مجتمع

الجزائر: 70 مركز شرطة لتأمين الشواطئ

أعلن مدير الأمن العمومي في المديرية العامة للأمن الوطني في الجزائر العاصمة، عيسى نايلي، عن تخصيص 70 مركز شرطة في 14 ولاية ساحلية لتأمين الشواطئ المرخصة للسباحة المقرر فتحها تدريجياً بدءاً من السبت المقبل. وأوضح أنّ الوحدات التي سيصل تعدادها إلى 1000 شرطي، ستكون «معززة بالعنصر النسوي من فرق حراسة وتأمين الشواطئ، ومدعمة بالوسائل والتجهيزات التقنية الحديثة بدءاً من 15 أغسطس/ آب الجاري، فضلاً عن تكييف التشكيلات الأمنية بحسب متطلبات وخصوصية الأوضاع السياحية». (وكالة الأنباء الجزائرية)

السويد: البطالة تواصل الارتفاع بسبب كورونا

واصلت معدلات البطالة الارتفاع في السويد منذ بداية انتشار فيروس كورونا الجديد، ووصل عدد العاطلين من العمل حتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، إلى 478 ألف شخص، أي 9,2 في المائة. وتشهد البطالة طويلة الأمد (الأشخاص الذين كانوا عاطلين من العمل قبل انتشار كورونا، ومنعهم الفيروس من العمل لاحقاً) ارتفاعاً سريعاً في الوقت الحالي، ووصلت إلى 156 ألف شخص. وبحسب تخمينات مكتب العمل (حكومي) ستصل معدلات البطالة في السويد إلى أكثر من 11 في المائة حتى الربع الأول من العام المقبل. (راديو السويد)

الكمامات ضرورية كالنظارات

يبدو الرجل والمرأة الإيطاليان في الصورة التي التقطت في حدث جماهيري في العاصمة الإيطالية روما، الشهر الماضي، ملتزمين بالحماية من كورونا وأشعة الشمس الضارة على حدّ سواء، على العكس من كثيرين ممن أتعبتهم إجراءات الوقاية ربما، فتجاهلوا تحذيرات المتخصصين حول ضرورة الالتزام بالكمامات في مواجهة الفيروس الخطير. في هذا الإطار، حثّ عالم الفيروسات الإيطالي، فابريتسيو بريلياسكو، المواطنين في بلاده على الاستعانة بالكمامات للحدّ من انتشار فيروس كورونا الجديد، في فصل الصيف الحالي خصوصاً، طالباً منهم اعتبارها ضرورية في الاتجاهين، كما النظارات الشمسية ضرورية للحماية من الأشعة فوق البنفسجية الضارة. وأوضح قائلاً: «أنا لا أقول إنّ موضة هذا الصيف هي حمامات الشمس مع الكمامات، لكن، يجب أن يكون الالتزام بها مثل الاعتياد على وضع النظارات الشمسية، عنصراً أساسياً للحدّ من عدوى الفيروس» بحسب وكالة «آكي».

في ما يرتبط بتصاعد الإصابات بالوباء مؤخراً، رأى بريلياسكو أنّه «بناءً على البيانات الحالية حول مسار الوباء في إيطاليا، لا يمكننا التحدث عن موجة ثانية من كورونا، بل عن بؤر مرتبطة بحقيقة أنّ الفيروس ينتشر مع عودة مواطنين من دول تتأثر بشكل أكبر الآن من الجائحة، وبين الأشخاص الأصغر سناً مع أعراض أقلّ عدوانية». (**العربي الجديد**)

(اندريا رونكيني/ Getty)

أهوال ذكرى مجزرة تلّ الزعتر

صيدا ـ **انتصار الدنان**

في الثاني عشر من أغسطس/ آب 1976، وفي عزّ حرب السنتين، الفصل الأول من الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990)، وقعت مجزرة تلّ الزعتر، في مخيم تلّ الزعتر للاجئين الفلسطينيين، الذي كان يضم نحو خمسة آلاف فلسطيني، إلى الشرق من العاصمة بيروت. وحصدت المجزرة أرواح عدد كبير من أهالي المخيم، بالإضافة إلى المفقودين والجرحى.

سعاد عبد القادر، المقيمة اليوم في مخيم المية ومية للاجئين الفلسطينيين، شرقي مدينة صيدا، جنوب لبنان، شاهدة على تلك المجزرة. تقول لـ«العربي الجديد»: «سكنّا بالقرب من مخيم تلّ الزعتر قبل المجزرة بستة أشهر تقريباً، ريثما تنتهي أعمال الترميم في البيت الذي كنا ننوي أن نسكن فيه في الدورة ببيروت. كنا نقيم في الطبقة الرابعة من المبنى الذي كان يقع في منطقة على خطي التماس بين المخيم وقوات الكتائب اللبنانية (حزب يميني كان له دور أساسي في حرب السنتين). هذه المنطقة كانت محايدة، لكنّها كانت على المحور بشكل أساسي». تصف حال الناس في المخيم عندما كانوا يسمعون صوت الرشاش الثقيل، مضاد الطائرات، أو «الميم ط» كما كانوا يسمونه، ينطلق من المخيم فتقول: «كانوا يشعرون حينما يعلو صوت الرشاش بالسعادة، فقد كان يعطيهم الأمان والاطمئنان، لكن عندما صمت تماماً علموا أنّ المخيم انهار».

تتابع: «حوصر المخيم، وفقد أهله الطعام والشراب، فلا مواد غذائية تدخل إليه، وحتى المياه التي كانوا يحضرونها من البئر اختلطت بدماء جثث الشهداء التي ألقيت فيه، ومع الوقت لم يعد في المخيم طعام، وعندها اقتحم الأهالي معملاً قريباً لإحضار الطعام منه، وهو معمل للتمر والعدس، وصار الناس ينقعون العدس بالماء ويجبلونه كالطحين، ويضعونه على الصاج ويخبزونه كما لو أنّه خبز، حتى يسدوا جوعهم. أما الشبان المدخنون فدخانهم كان من أوراق الشجر اليابسة التي راحوا يفركونها بأيديهم، ليصنعوا منها السجائر. وبالنسبة للإنارة، كانوا يذيبون الشمع ويضعونه في الزجاجات الفارغة، ويضعون فيها خيوطاً، ليدوم الضوء في البيوت مدة أطول».

تضيف: «في مخزن التفاح القريب في المخيم، مات عدد كبير من الناس، وهذا المخزن كان الناس يدخلون إليه لإحضار التفاح ومعظمه فسد بسبب بقائه فترة طويلة، فيحاولون أن ينقذوا منه ما لم يفسد ليأكلوه، كما كانت هناك مجموعات من الشبان تخرج من المخيم لإحضار الطعام، فمنهم من يعود سالماً، فيما يُقتل آخرون». وتردف: «أذكر أنّ مجموعة شبان نعرف بعضهم، جلسوا إلى جانب مبنانا، ليستريحوا من جولة قتال، وكانوا يريدون الذهاب إلى البئر لإحضار الماء، وبعد أخذهم قسطاً من الراحة، حاولوا الوصول إلى البئر فمنهم من أصابته النيران فقتل، ومنهم من عاد وقد أصيب، وربما خسر طرفاً».

تقول سعاد: «عندما سقط المخيم، وخرج الناس منه، كانت شاحنات النقل تسحب شباناً مربوطين بها، وأذكر أن امرأة كانت بالقرب من الشاحنات طلبت إحضار عدد من الشبان، فأحضروا لها أكثر من سبعة، وعندما وصلوا إليها راحت تضربهم بعصا رفش كانت في يدها، وكانت تمسك الشاب من شعره، وتنزله إلى الأرض، ثم تضربه الضربة القاتلة على رأسه، وتطلب إحضار المزيد وهي تقول إنّها لم تشفِ غليلها». تتابع: «هذا عدا عن الشبان الذين كان يجري صفّهم أمام الحائط، وما هي إلا لحظات حتى نراهم قد سقطوا على الأرض، فقد كان عناصر الكتائب يطلقون النار عليهم من مسدسات كاتمة للصوت. وشاهدنا شخصاً من آل كروم ربطت إحدى رجليه بسيارة، والأخرى بسيارة، وقُسم نصفين. وفي أثناء تقطيعه، سمعنا صوت عظامه وهي تتكسر، وبعد ذلك رموه قرب الطريق، فيما إحدى السيارتين وهي فان، عادت وسارت عليه».

تضيف حول أهوال المجزرة: «كانوا يفرزون النساء الكبيرات في السنّ وحدهن، بعيداً عن الصبايا، وفجأة تختفي الصبايا ولا نعود نراهن، وكانت أعمارهن تتراوح بين 17 و25 وربما أكبر. أولئك البنات أخذن إلى جهة مجهولة ولم نعد نعلم عنهن شيئاً، وبعد مدة صارت تصل إلى مسامعنا أخبار عنهن، أنّه جرى تعذيبهن بشراسة». وتضيف: «كانت أمي من النساء الجميلات، وكانت حينها في الثلاثين من عمرها، وعندما علمت بأخذ الشابات لبست ملابس كثيرة حتى تبدو بدينة جداً، كما لطخت وجهها، كي لا تؤخذ ويعتدى عليها».

بتر للمصابين

تقول سعاد عبد القادر، الشاهدة على مجزرة تلّ الزعتر عام 1976: «في تلك المجزرة مات عدد من الناس جوعاً، ولم تعد هناك إمكانية للمقاومة بعد حصار المخيم، وحتى الجريح لم يكن باستطاعة أهل المخيم علاجه، فكانوا يكتفون بوضع الماء والملح على الجرح، ومن كان يصاب بقدمه أو بيده كانت تبتر خوفاً من تسمم جسده».

الغلاف

في تجاهل للجدال حول ضرورة الانتهاء من جميع التجارب السريرية ومعرفة الآثار الجانبية لأيّ لقاح يجري تطويره ضدّ كورونا، اعلن فلاديمير بوتين انّ روسيا سجلت اول لقاح عالمي على هذا الصعيد

تحدّي اللقاح الروسي

كورونا: «عقدة الريادة» تزاحم الأمل العالمي

تلقى جرعتها في جامعة «سيتشينوف» الطبية بموسكو (Getty)

ساهر إلياس

في أثناء اجتماع مع أعضاء الحكومة الروسية، عن بعد، أمس الثلاثاء، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: «بلغني أنه تم تسجيل لقاح ضد فيروس كورونا الجديد هذا الصباح للمرة الأولى في العالم»، في إشارة واضحة إلى فوز بلاده بالريادة في السباق على التوصل إلى لقاح للفيروس الذي تحول إلى وباء عالمي سريعاً. من المعروف أنّ منظمة الصحة العالمية ذكرت في تقرير، نهاية يوليو/ تموز الماضي، أنّ هناك ما بين 170 و218 لقاحاً ضد الفيروس يجري العمل عليها في العالم. وحددت ستة لقاحات واعدة تمرّ في المرحلة الثالثة من الاختبارات، بتصدرها اللقاح الذي تعمل عليه جامعة «أوكسفورد» البريطانية مع شركة «أسترازينكا» البريطانية السويدية، من دون أيّ إشارة من المنظمة بين تلك اللقاحات الستة، إلى التجارب الروسية.

لكنّ بوتين شدد أثناء إعلانه عن تسجيل اللقاح الروسي، أمس، على أنه «يعمل بشكل فعال جداً، وبشكل مناعة مستقرة، وأكرر أنه اجتاز جميع الاختبارات اللازمة»، مشيراً إلى أنّ إحدى ابنتيه «جربت بنفسها هذا اللقاح، وقد شاركت في التجارب. وبعد التطعيم الأول، كانت درجة حرارتها قد ارتفعت إلى 38، وفي اليوم التالي تدنت إلى 37»، مؤكداً أنّ ابنته حصلت على الجرعة الثانية من اللقاح وأنّها «تتمتع بصحة جيدة ومعنويات مرتفعة». وجاء تسجيل اللقاح الروسي بالرغم من مناشدات شركات منتجة للأدوية بعدم الاستعجال في التسجيل وإنهاء جميع مراحل التجارب السريرية قبل البدء بالإنتاج المتسلسل، وإطلاق حملات التطعيم الطوعي أو الإجباري للمنتج. وتراوح فترة التجارب السريرية البشرية بين 12 و18 شهراً، وقد تصل إلى عدة سنوات، عادة، ويتم فيها إجراء عدة مراحل، تبدأ بعينات حتى 100 متطوع، وتتوسع لاحقاً في المرحلتين الثانية والثالثة إلى مئات وحتى الآف المتطوعين. وقبل التسجيل تراعى دراسة تأثيرات اللقاح الجانبية على الكبار في العمر والمرضى ذوي المناعة الضعيفة. وكانت وزارة الصحة الروسية قد أعطت الإذن لمعهد «غاماليا» للبحوث ببدء التجارب على اللقاح، الذي أعلن عن تسجيله أمس، في إبريل/ نيسان الماضي.

وجاء تسجيل اللقاح الجديد غداة «رسالة مفتوحة» أطلقتها «جمعية منظمات الاختبارات السريرية» في روسيا، ردّاً على نية الحكومة تسجيل اللقاح الذي أطلق عليه اسم «غام كوفيد فاك» في البداية. وفي إشارة واضحة إلى أنّ تسجيل اللقاح جاء لكسب السباق العالمي للتوصل إلى لقاح فعال ضدّ الفيروس، أطلقت الشركة الروسية المنتجة اسم «سبوتنيك 5» عليه، في مقارنة بين الوصول إلى الفضاء عبر صاروخ سبوتنيك عام 1957 والتوصل لهذا اللقاح ضدّ الفيروس الخطير. وفي فيديو أرسله صندوق الاستثمارات الروسي مباشرة إلى وسائل الإعلام، يظهر اللقاح الجديد باسم «سبوتنيك 5» على شكل قمر صناعي يحرر كوكب الأرض من فيروس كورونا. وندد رئيس الصندوق كيريل دميترييف بـ«الهجمات إعلامية منسقة» ضد اللقاح الروسي، قائلاً إنّها تحاول «تشويه وإخفاء دقة النهج الروسي»، وحض على التعاون مع الولايات المتحدة في مجال اللقاح «كما حصل أثناء مهمة سويوز - أبولو في السبعينيات».

وكان دميتريف قد أعلن، في 21 يوليو/ تموز الماضي، أنّ روسيا قد تبدأ في إنتاج اللقاح، بشكل تجاري، في أغسطس/ آب (الجاري). وذكر أنّ المرحلة الثالثة من الاختبارات ستبدأ في روسيا وعدة دول قبل مباشرة الإنتاج الواسع للقاح. وكشف حينها أنّه سيتم إنتاج 30 مليون جرعة من اللقاح في روسيا و200 مليون جرعة للدول الأخرى، وأنّ المرحلة الثالثة من التجارب السريرية للقاح ستجرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك 100 شخص في الإمارات وتركيا، وفي دول أفريقية وغيرها. وبرأهن صندوق الاستثمارات الروسي على إنتاج أكثر من 3 مليارات جرعة من هذا اللقاح في عام 2021.

وبالعودة إلى رسالة «جمعية منظمات الاختبارات السريرية» إلى وزارة الصحة، فقد طلبت «تأجيل البحث حول تسجيل اللقاح الذي أعده معهد بحوث غاماليا إلى حين العبور بنجاح من جميع مراحل الاختبارات السريرية». وأوضحت الجمعية في الرسالة الموقعة باسم مديرتها التنفيذية سفيتلانا زافيدوفا، أسباب طلب التأجيل، مشيرة إلى أنّ «مبتكري اللقاح يوضحون أنّ وصوله السريع جداً إلى مرحلة التسجيل جاء لأنّه ابتكر على أساس لقاح ميرس (متلازمة الشرق الأوسط التنفسية) الذي عمل مركز غاماليا على تطويره لعدة سنوات».

وأشارت إلى أنّه «وفقاً لهيئة التسجيل للاختبارات السريرية، فإنّ لقاح معهد غاماليا ضد فيروس ميرس، ما زال في إطار التحضير في المرحلتين الأولى والثانية، ويخطط لإنهاء المرحلتين بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020». وشددت الجمعية على أنه «من وجهة نظرنا ليس مقبولاً بالمطلق البناء على لقاح فيروس غير مسجل من أجل تسريع عملية تسجيل لقاح آخر»، مشيرة إلى أنّ المعهد عمل على تطوير لقاحات لمرض «إيبولا». وحذرت الجمعية من أنّ معهد «غاماليا» يؤكد أنّ لقاح من 100 شخص جربوا اللقاح في أثناء المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، في حين «يشارك عادة عدة آلاف من الأشخاص» في مثل هذه التجارب، مع الأخذ بالاعتبار أنّه «في أثناء التجارب السريرية الواسعة لا تجمع المعلومات عن نجاعة اللقاح فقط بل عن مخاطره على الأشخاص من ذوي المناعة الضعيفة والأمراض المزمنة وغيرها».

لكنّ هيئة الرقابة على الأدوية والصحة الروسية رفضت مناشدات الخبراء في مجال الشركات الدوائية والجمعيات لتأجيل تسجيل اللقاح، وأكدت نائبة رئيس الهيئة فالنتينا كوسينكو، في تصريح لموقع «إر بي كا» الروسي، أنّه «بعد التسجيل وفي المرحلة الثالثة من الاختبارات السريرية، يخطط لإجراء اختبارات على الآف المتطوعين، وهي بمثابة الاختبارات السريرية واسعة النطاق المسموح بها في شروط الجائحة العالمية».

من جانبه، أوضح رئيس قسم الأحياء الدقيقة للأمراض المعدية القاتلة في معهد «غاماليا» فيكتور زوبوف، في تصريحات لموقع «360 درجة»، أنّه لا يوجد أي شيء يدعو للاستغراب في إنتاج اللقاح سريعاً، وقال إنّ «اللقاح صمم على أساس المشروع ضد إيبولا وليس لأننا أنجزناه من دون تمحيص وحرص». وفي إشارة إلى عدم وجود مخاطر، قال: «هذا اللقاح آمن ويحقق المتطلبات اللازمة من أيّ لقاح، وليس صدفة أنّ المبتكرين جربوه على أنفسهم... عمري 92 عاماً وجربته وأشعر بأني في تمام الصحة». في المقابل، قال وزير الصحة الأميركي البكس عازار، خلال زيارة لتايوان، رداً على سؤال عن رأيه في إعلان روسيا أنّها أصبحت أول دولة تسجل لقاحاً ضد الفيروس: «النقطة لا تتعلق بأول من يتوصل للقاح، الأهم هو أن يكون اللقاح آمناً وفعالاً للشعب الأميركي وشعوب العالم». وأضاف أنّ من المهم وجود بيانات شفافة عن اللقاح لإثبات سلامته وفعاليته. وأشار إلى أنّ الولايات المتحدة لديها ستة لقاحات في طور التطوير بموجب مبادرة العملية «وارب سبيد». في الوقت نفسه، شككت مستشارة البيت الأبيض، كيلي آن كونواي، بالإعلان الروسي، وقالت إنّ «المعايير الأميركية أكثر تشدداً بكثير».

كذلك، علّقت منظمة الصحة العالمية بحذر على الإعلان الروسي، وقال المتحدث باسم المنظمة، طارق ياسارفيتش: «نحن على تواصل وثيق مع السلطات الروسية والمحادثات تتواصل. المرحلة التي تسبق الترخيص لأيّ لقاح تمرّ عبر البيات صارمة». وأوضح المتحدث أنّ «مرحلة ما قبل الترخيص تتضمن مراجعة وتقييماً لكلّ بيانات السلامة والفعالية المطلوبة التي جمعت خلال مرحلة التجارب السريرية». وأشار إلى أنّه بالإضافة إلى المصادقة التي تمنحها الجهات المختصة في كلّ بلد، «وضعت منظمة الصحة العالمية آلية ترخيص مسبق للقاحات والأدوية. ويطلب المصنّعون الترخيص المسبق من منظمة الصحة العالمية لأنّه بمثابة ضمان للنوعية». وبالرغم من تسجيل عدد كبير من الإصابات في روسيا بسبب توسعها في اختبار الفحوص، ووصل العدد، أمس الثلاثاء، إلى 897,599 إصابة، فإنّ عدد الوفيات لم يكن كبيراً، إذ لم يتجاوز 15,131، ووصل عدد المتعافين، بحسب البيانات الرسمية، أمس، إلى 703,175 شخصاً. ويرجع كثير من الخبراء تراجع عدد الوفيات في روسيا إلى «مغامرة» وزارة الصحة، في بداية إبريل/ نيسان، وإقرارها بروتوكول علاج للوقاية والعلاج من كورونا، يتضمن استخدام عقارات: «كلوروكين»، و«هيدروكسي كلوروكين»، و«لوبينافير» مع «ريتونافير» و«أزيثروميسين» مع «هيدروكسي كلوروكين»، و«إنترفيرون»، بعدما أثبتت وكالة الطب الحيوي الفيدرالية الروسية فعالية عقار «ميفلوكين» العلاجية والوقائية ضد فيروس كورونا، وهو من فصيلة الأدوية المستخدمة في علاج الملاريا والوقاية منها، في حالة حال «هيدروكسي كلوروكين».

وعزت المصادر الطبية الروسية حينها استخدام هذا البروتوكول إلى صعوبة إنتاج علاج سريع للفيروس الجديد، وأكدت رئيسة وكالة الطب الحيوي الفيدرالية، فيرونيكا سكفورتسوفا، أنّه «ثبت أنّ ميفلوكين يعيق تماماً تطور التأثير الخلوي للفيروس في مزرعة الخلايا، بتركيز 2 ميكروغرام لكلّ لتر»، موضحة أنّ «مثل هذا التركيز في بلازما الدم يتحقق بعد تناول الدواء بجرعات علاجية معتمدة لاستخدام البشر».

ويبر عضو الأكاديمية الروسية للعلوم، رئيس قسم علم الأحياء الدقيقة والفيروسات والمناعة بجامعة «سيتشينوف» الطبية الحكومية في موسكو، فيتالي زفيريف، استخدام أدوية الملاريا بأنّ تطوير أدوية جديدة لعلاج فيروس كورونا يحتاج إلى ما بين سنة ونصف وسنتين، مع إشارته إلى أنّ الفيروس «أصبح معنا إلى الأبد»، مشدداً على الحاجة إلى تطوير أدوية له «في بيئة هادئة». وأصدرت وزارة الصحة الروسية، في إبريل/ نيسان الماضي، تعليمات تنطلق من اعتبار كلّ من تظهر عليهم علامات سريرية للالتهاب الرئوي، أو يشتكون من أعراض أخرى مميزة لمرض كورونا، مرضى حقيقيين والبدء بعلاجهم من دون انتظار نتائج التشخيص المخبري. وأوضحت أنّ «معظم المرضى من أولئك الذين لجأوا إلى الأطباء في وقت متأخر، سيواجهون مشاكل خطيرة، قد تصل إلى حدّ الوفاة. لذلك، من المهم للغاية بدء العلاج بالفعل عند الكشف عن الأعراض الأولى، مع الاعتماد ليس على الاختبارات، لكن على الكشف السريري مع التصوير المقطعي المحوسب أو بيانات الأشعة السينية». وقررت الوزارة بالتزامن مع التوسع في فحص المرضى مخبرياً التركيز على الفحص السريري والمباشرة بالعلاج فور ظهور أعراض المرض عليهم، خصوصاً أنّ بعض المرضى يعودون بعد فترة قصيرة لكن في حالة صحية خطيرة جداً.

ومع التطور غير الواضح للمرض، اعتمدت معظم المستشفيات الروسية على التصوير المقطعي المحوسب للرئتين واعتبرته الاختبار الأكثر حساسية لتشخيص مرضى الفيروس، وعدم انتظار نتائج المختبر، والبدء بعلاج الخاضعين للتصوير على أنّهم مرضى كورونا في حال الكشف عن التهاب رئوي وصفي للفيروس، نظراً لإمكانية حصول خطأ في التشخيص المخبري.

20
هو عدد الدول التي طلبت مسبقاً مليار جرعة من اللقاح الروسي ضد كوفيد-19

بوتين: ابنتي جربت اللقاح وتتمتع بصحة جيدة ومعنويات مرتفعة

عازار: الأهم هو أن يكون اللقاح آمناً وفعالاً لأميركا والعالم

لا التزام بالوقاية من الوباء في ليبيا

وصلت ليبيا إلى المستوى الوبائي الرابع في انتشار كورونا او ما يعرف بمرحلة الانتشار المجتمعي، في الوقت الذي يعتبر فيه المسؤولون انّ المواطن مسؤول عن ذلك

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بالرغم من منع حكومتي ليبيا: حكومة الوفاق في طرابلس، وحكومة مجلس النواب شرقي البلاد، إقامة صلاة عيد الأضحى في المساجد، بعد أقل من أسبوع من وصول البلاد إلى المرحلة الرابعة من الانتشار الوبائي، فإنّ أغلب مساجد البلاد فتحت أبوابها واستقبلت مئات المواطنين في لامبالاة واضحة بالوضع الخطر الذي تمرّ به البلاد.

وعلى طول شاطئ البحر بتاجوراء، شرقي طرابلس، ومدينتي الخمس والقره بولي، حفلت المصايف البحرية بمئات الأسر التي فضلت الاحتفال بيوم عيد الأضحى والاصطياف معاً، وسط حالة من الازدحام بين الأطفال والنساء. ويؤكد عماد عبد العاطي، الضابط بمديرية أمن تاجوراء بطرابلس، أنّ فرق الشرطة كانت منتشرة في منافذ المدن، غربي البلاد، منذ صباح يوم العيد، لمنع المواطنين من الخروج وسط إجراءات متشددة لتطبيق قرار حظر التجول الشامل الذي أعلنت عنه الحكومة لمدة خمسة أيام.

لكنّ عبد العاطي يقول، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المواطنين ما زالوا يتحايلون على الإجراءات الوقائية وفضلوا الخروج من المدن قبل بدء فرض حظر التجول الشامل باتجاه المصايف والمناطق الزراعية المجاورة». ويؤكد أنّ وزارة الداخلية ما زالت متراخية في تطبيق قرار الغرامات المالية على مخترقي قرارات الحظر والإجراءات الوقائية، مبيناً أنّقلت المحال والأسواق الكبرى أبوابها استجابة لقرارات حظر التجول، فإنّ مئات المواطنين وقفوا في طوابير طويلة أمام المخابز والمحال التجارية الصغيرة المستثناة من القرار، من دون الالتزام بالتباعد الاجتماعي.

يعلق بدر الدين النجار، مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض (حكومي)، أنّ «المواطن يتحمل المسؤولية الكبرى في وصول البلاد إلى هذه المرحلة الخطيرة، وربما نصل إلى مرحلة نعلن فيها خروج المرض عن السيطرة». وقد ارتفع عدد المصابين بالمرض في كامل أنحاء البلاد إلى نحو 6000، من بينهم أكثر من 120 وفاة.

ويذكر الناشط المدني حاتم الأحمر، المهتم بدراسة الجانب المجتمعي للوباء، أنّه أحصى 11 مناسبة اجتماعية في الأسبوع الماضي بمدينة سبها وحدها التي تعتبر ثاني بؤر انتشار المرض في البلاد، مشيراً إلى أنّ تلك المناسبات توزعت بين الأفراح والمآتم. ويقول الأحمر، لـ«العربي الجديد»، إنّ مواطني المدينة أكدوا، بحسب استبيان وزعه بالمدينة، عدم اكتراثهم بالتحذيرات الحكومية والعالمية، ومنهم من لا يصدق أساساً بوجود هذا المرض.

ويلفت الأحمر إلى أنّ طول فترة الإجراءات الوقائية ساهم بشكل كبير في خروج المواطنين على تلك الإجراءات، كما أنّ الجهود الحكومية في نشر الوعي بخطورة المرض لم تكن كافية، ما شكل عاملاً إضافياً لتمرد المواطنين. يتابع أنّه لاحظ أعداداً غريبة من قبل المواطنين، من بينها أنّ الإحصاءات المعلنة غير صحيحة، وأنّ من يتكفل الإعلان عنها بهذا الشكل اللافت هم لصوص الميزانيات الحكومية بهدف السرقة. لكنّه يلفت إلى أعذار أخرى، من بينها أنّ بعض المواطنين يتناولون رقية انتشرت في أوساط المواطنين في جنوب ليبيا يؤكدون أنّ لها قدرة على حمايتهم من المرض، وأنّ بعض الناس تماثلوا للشفاء بسببها.

لكنّ النجار لا يعتبر أنّ مثل هذه الأسباب كافية لتبرير انتشار وتفشي المرض، مشيراً إلى أنّ أساس الوقاية يجب أن يكون في قناعة المواطن بخطورة الفيروس، وهو ما يغيب، إذ إنّ بعض الأسر أجبرت فرق العزل على السماح لها بزيارة مريض في قسم الحجر الصحي في إحدى القرى ما تسبب في تفشٍ كبير للفيروس بينهم. وبينما يقرّ النجار ببعض التقصير في مواجهة الفيروس حكومياً، فإنّه يؤكد أنّه «يجب أن نعلم أننا بلد جريح خرج للتو من حرب، والأمن غير مستقر حتى يتمكن الأطباء من التنقل بحرية وسرعة بين بلدة وأخرى». يشير إلى أنّ المركز الوطني لمكافحة الأمراض يشرف على عمليات تدريب العناصر الطبية من جانب، وعلى المواجهة والعزل والعلاج من جانب آخر. ويضيف أنّ «مستجدات المرض العالمية والنتائج التي تظهر يومياً تحتم علينا إجراء التعديلات على خططنا، فمثلاً تحتم علينا نتائج معاودة إصابة المريض بالمرض حال شفائه منه، متابعة المتعافين وإمكانية أن يكونوا سبباً لانتشار المرض مجدداً»، مؤكداً أنّ تضاعف الأعباء بشكل كبير على الجهات الصحية.

من جهته، يعتبر قصي حمادي، وهو مواطن من طرابلس، أنّ هناك مبالغة كبيرة بشأن خطورة المرض، ويقول: «كلّ ما هناك أنّها انفلونزا متطورة نسبياً، لكنّ حكومات واستخبارات دول كبرى تتلاعب بأرزاقنا ومصير حياتنا لصالح أهدافها». ويعمل حمادي في صيانة المكيفات التي تضطره لزيارة منازل المواطنين في كثير من الأحيان، ويقول: «لا أستخدم الكمامة أو القفازين، كما أنّ أصحاب المنازل يتعاملون معي بشكل طبيعي، أنا صاحب مهنة ولا أتقاضى أجراً حكومياً فإلى متى سأنتظر الإعلان عن خروج البلاد من أزمة الفيروس؟».

عطلة عيد الأضحى شهدت تفلتاً كاملاً (محمود تركية/ فرانس برس)

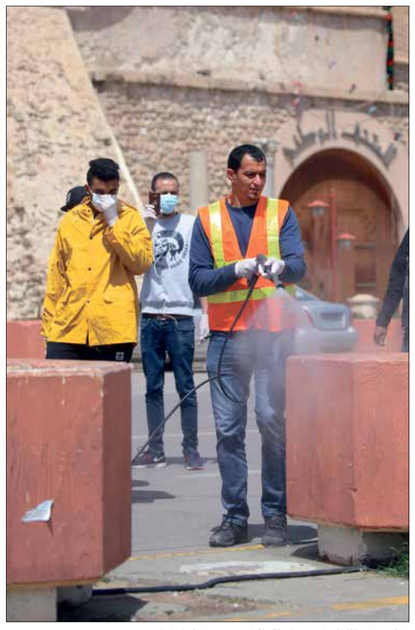
تفاوت في الالتزام في بعض الأماكن (محمود تركية/ فرانس برس)

حرب الشواطئ العامة في الكويت

فرضت الكويت إجراءات عدة لمواجهة كورونا من بينها منع السفر وإغلاق النوادي الرياضية والمنتجعات الترفيهية، ما أدى إلى هروب جماعي للمواطنين والمقيمين باتجاه الشواطئ العامة

الشاطئ ملكية عامة (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أدت إجراءات الإغلاق الحكومية في الكويت في الحملة على فيروس كورونا الجديد، مع ما في ذلك من إقفال للمنتجعات والمسابح الخاصة، إلى اتجاه الكويتيين والمقيمين نحو الشواطئ للاستجمام، مع الالتزام بالتباعد الاجتماعي والإجراءات الصحية. لكن الشواطئ العامة التي تتبع شركة المشروعات السياحية (حكومية) وتتركز في وسط العاصمة، باتت مياهها غير صالحة للسباحة بسبب كمية الأوساخ فيها، ما دفع كثيرين للاتجاه نحو الشواطئ التي تقع في جنوب البلاد والتي تشتهر بصفاء مياهها ونظافة شواطئها.

لكنّ هذه الخطوة لم تمرّ بسلاسة، إذ إنّ تواجد المصطافين على تلك الشواطئ في الجنوب أدى إلى خلافات مع مالكي الشاليهات (منازل الاصطياف) الذين حاولوا احتكار الشواطئ. وبحسب اللوائح البلدية الكويتية فإنّ الشواطئ البحرية في البلاد تعد أماكن عامة وجزءاً من أملاك الدولة لا يحق لأحد التعدي عليها أو احتكارها. لكنّ كثيرين من مالكي الشاليهات عمدوا إلى وضع سياجات وأسلاك شائكة وحفر خنادق في الممرات المؤدية إلى البحر والتي تحاذي شاليهاتهم. ويقول مالكو الشاليهات إنّ سبب إقامتهم هذه الحواجز هم «المتسكعون والمدمنون وذوو السوابق» الذين يأتون إلى هذه الشواطئ التي تعتبر شواطئ عامة ويعتدون على سكان الشاليهات مما يضطر أصحابها لحجب الشواطئ عن الجميع. ولم يكتفِ مالكو الشاليهات بوضع حواجز أو أسلاك شائكة بل إنّ بعض الأثرياء منهم قام بتأجير شركات أمنية لمنع أيّ شخص من الاقتراب من الشواطئ التي يطلّ عليها الشاليه خاصته.

في المقابل، عمد مواطنون أرادوا التمتع بحقهم في المساحة في الشواطئ العامة المغلقة إلى كسر الأقفال وإزالة الأسلاك التي تؤدي إلى البحر كافة، وإزالة جميع الأسوار الحديدية، والشباك، والحواجز الترابية والإسمنتية. وأكد المنفوحي في تصريحات صحافية أنّ من حق جميع المواطنين والمقيمين الاستمتاع بالشواطئ البحرية التي تملكها الدولة وليس لأحد حق احتكارها أو السيطرة عليها والمنع من الوصول إليها.

وتتولى بلدية الكويت تمشيط الشريط الساحلي الممتد من منطقة المسيلة القريبة من العاصمة الكويت حتى أقصى جنوب البلاد للتأكد من فتح جميع الممرات المؤدية للشواطئ ومعاقبة مالكي الشاليهات الذين يغلقون الممرات أو يدمجون ما بين عقاراتهم وعقارات جيرانهم لقطع الطريق أمام الدخول للشواطئ، وهي حيلة أدت إلى مشاكل قانونية كبيرة وذلك بسبب صعوبة فتح الممر إذا كان البناء الذي فيه قائماً، إذ يمكن أن يؤدي هدمه إلى الإضرار بالعقار بالكامل. بدورهم، يقول مالكو شاليهات إنّهم أملاكهم من العابثين لكنّهم في الوقت نفسه قاموا بإغلاق شريط ساحلي يبدأ من منتصف العاصمة الكويت وينتهي عند الحدود السعودية، بالكامل، ما دفع الكويتيين إلى كسر احتكار هؤلاء. يتحدث سعود عما فعله رفقة أبناء أعمامه عندما ذهبوا ليستجموا في منطقة بنيدر البحرية، جنوبي الكويت، وكسروا حائطاً وضعه بعض مالكي الشاليهات على أحد الممرات المؤدية إلى شاطئ البحر هناك. نشب عندها شجار بين سعود وأحد مالكي الشاليهات، تدخلت على إثره الشرطة التي أكدت حق سعود القانوني في البقاء على الشاطئ.

وقررت بلدية الكويت حسم الخلاف والقيام بحملة كبيرة لهدم الحواجز التي وضعها مالكو الشاليهات في الممرات المؤدية إلى الشواطئ، فقد أصدر المدير العام لبلدية الكويت أحمد المنفوحي أمراً بالتوجه إلى الشريط الساحلي، وفتح الممرات المغلقة التي تؤدي إلى البحر كافة، وإزالة جميع الأسوار الحديدية، والشباك، والحواجز الترابية والإسمنتية. وأكد المنفوحي في تصريحات صحافية أنّ من حق جميع المواطنين والمقيمين الاستمتاع بالشواطئ البحرية التي تملكها الدولة وليس لأحد حق احتكارها أو السيطرة عليها والمنع من الوصول إليها.

ليس لأحد حق احتكار الشواطئ ومنعها عن المواطنين

سيحرك مالكو شاليهات دعاوى قضائية بحق البلدية

وتتولى بلدية الكويت تمشيط الشريط الساحلي الممتد من منطقة المسيلة القريبة من العاصمة الكويت حتى أقصى جنوب البلاد للتأكد من فتح جميع الممرات المؤدية للشواطئ ومعاقبة مالكي الشاليهات الذين يغلقون الممرات أو يدمجون ما بين عقاراتهم وعقارات جيرانهم لقطع الطريق أمام الدخول للشواطئ، وهي حيلة أدت إلى مشاكل قانونية كبيرة وذلك بسبب صعوبة فتح الممر إذا كان البناء الذي فيه قائماً، إذ يمكن أن يؤدي هدمه إلى الإضرار بالعقار بالكامل. بدورهم، يقول مالكو شاليهات إنّهم سيحركون دعاوى قضائية بحق البلدية وبحق المتسكعين أمام شاليهاتهم والذين تسببوا بكثير من القضايا الأخلاقية نتيجة لاعتدائهم على الشاليهات وسكانها. ويقول يوسف العنزي، وهو أحد المالكين، في منطقة الجليعة البحرية، لـ«العربي الجديد»: «هذه منطقة بحرية هادئة، واشترينا عقاراتنا فيها بمئات الآلاف وهي تساوي ثروة كبيرة، ومن غير المعقول أن تكون شواطئنا عرضة للمدمني المخدرات والشباب الذين يأتون لشرب الكحول في نهاية كلّ أسبوع ويتسببون بمشاكل وحوادث تصل إلى القتل في بعض الأحيان بسبب ثملهم». يضيف: «البلدية لم تتفهم أنّنا حصلنا على تراخيص من الدولة لزرع الممرات بين الشواطئ والتي تعني بكلّ بساطة أنّ لنا الحق في وضع أسلاك أو حواجز تمنع أيّ شخص من الوصول إليها وتدمير ممتلكاتنا، لكنّ الضغط الإعلامي عنيف ويقول بعض الإعلاميين إنّها حرب طبقية وإنّنا نسرق أموال الناس».

انفجار المرفأ

بيروت تنهض بعد أسبوع على الكارثة

تصوير: **حسين بيضون**

أمس الثلاثاء، مرّ أسبوع كامل على انفجار مرفأ بيروت، وهو الانفجار غير المسبوق في لبنان. ما زالت عمليات التفتيش عن المفقودين مستمرة، وإن انتهت كلّ الآمال بالعثورعلى أحياء بين الركام الهائل الذي خلفته الكارثة التي أصابت البلد الصغير في الصميم، بنواح عدة، ليس أقلها مقتل أكثر من 200 وإصابة أكثر من 5 آلاف. استقبل لبنان منذ الانفجار فرق إنقاذ وخبراء وأطباء ومستشفيات ميدانية من بلدان مختلفة، جميعها اتفقت على انتشاله مما أوقعه السياسيون فيه، أقلّه عن طريق إهمال شحنات الأمونيوم طوال أكثر من ست سنوات، وتركها من دون تأمينها وذلك في منشأة حيوية، في جوار وسط العاصمة وأحيائها السكنية ومراكز المال والأعمال فيها. وبينما تلقت البلاد المساعدات اللوجستية لا سيما الطبية، برزت مبادرات محلية كثيرة سواء للجمعيات أو المؤسسات أو حتى المجموعات الطلابية والشبابية، خصوصاً من تشترك في الحراك الشعبي الثوري من أجل التغيير، بل إنّ بعض الأفراد هبوا بأنفسهم للمساعدة في أيّ شيء في المناطق الأكثر تضرراً، ومن بينها الكرنتينا وبرج حمود والجميزة والأشرفية والخندق الغميق. كذلك لم يغب العمال الأجانب الذين تطوعوا للمشاركة في إزالة الركام ولملمة جراح المدينة.

أسبوع مرّ على الانفجار حمل تغييراً سياسياً باستقالة حكومة حسان دياب، كما حمل هذا الاندفاع المدني والإنساني لدى المواطنين والمقيمين أملاً في نهوض قريب من الكارثة مهما كانت كبيرة.